

دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين

أ.د. سالم عبدالله حلس^{1*}، أ. ماهر إبراهيم محمد أبورية²

¹ قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

² ماجستير محاسبة وتمويل، قطاع غزة، فلسطين

تاريخ الإرسال (2014/05/27)، تاريخ قبول النشر (2014/10/18)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث تم تصميم استبانته لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من أعضاء مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددهم 69 عضواً. وقد بلغت عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي (67) استبانة من أصل (69) استبانة تم توزيعها. وكان من أهم نتائج الدراسة أن مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تعزز من فاعلية لجان التدقيق بدرجة كبيرة، في المجالات التالية: التدقيق الخارجي، نظام الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، وإعداد التقارير المالية، وكما أظهرت النتائج عدم وجود أثر للسماح الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أنه على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا أكثر استجابة واهتماماً لتنفيذ دور لجان التدقيق في تأدية المهام الموكلة لهم، والتركيز على تطوير قدرات أعضاء لجان التدقيق في الجوانب المالية وإكسابهم المهارات المصرفية اللازمة، مما يساهم في رفع كفاءة أعضاء لجان التدقيق، والذي بدوره يعزز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة المستخدمة للبيانات المحاسبية، وضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتنفيذ القوانين والتعليمات التي أصدرتها والخاصة بالمعايير والشروط الواجب توفرها في أعضاء مجالس الإدارة حتى تكون لجان التدقيق المشكلة أكثر فاعلية وهذا يمكنها من ممارسة دورها بشكل أفضل.

كلمات مفتاحية: مجالس الإدارة، لجان التدقيق، بورصة فلسطين.

The Role of the Boards of Directors in Improving the Performance of the Auditing Committees on the Banks Listed in Palestine Stock Exchange

Abstract

This study aims to identify the role of the boards of directors in improving the performance of auditing committees in the banks listed on the Palestine Stock Exchange. In order to achieve this objective, the researchers have adopted the descriptive and analytical approach, as being the most appropriate technique to conduct such a study. Therefore, a questionnaire has been designed as a means to collect data from the population of the study which was composed of 69 board members of the banks listed on the Palestine Stock Exchange. (67 responses were received)

One of the most prominent conclusions of the study was that the boards of directors of the banks listed on the Palestine stock Exchange support the performance of auditing committees significantly, in the areas of external audit, internal control system, internal auditing and preparing financial reports.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: shelles@iugaza.edu.ps

The study produced a number of recommendations focusig on the role of the board members in supporting audit committees. The board members need to be more responsive and attentive to activate the role of auditing committees in performing their assigned tasks, and to focus on developing the capabilities of the members of auditing committees in the financial aspects.

Keywords: The Boards of Directors, The Auditing Committees, Palestine Stock Exchange.

المقدمة:

أدت الفضائح المالية للشركات العملاقة - كفضيحة شركة (Enron) وشركة (WorldCom)، وشركة (Maxwell) ومصرف (Daiwa)، وما نتج عنها من حالات إفلاس وانهيار - إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بمعظم الشركات المساهمة العامة، وفقدان الثقة في مستوى أداء مجالس إدارتها من حيث الكفاءة والنزاهة (المرعي، 2009).

ونتيجة لما سبق بدأت العديد من المنظمات المهنية والجهات الدولية وعدد كبير من الدول تتجه لضرورة توفير نظام جيد وسليم للحوكمة داخل الشركات والمصارف، يوفر تأكيداً بشأن كفاءة عملية إعداد التقارير المالية والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر، ومن هذه المرحلة بدأ الاهتمام بضرورة تطبيق قواعد حوكمة الشركات، حيث تعد حوكمة الشركات هي نقطة البداية لضمان النزاهة والشفافية والمصادقية و ضمان حسن إدارة الشركات، وتوفير المصادقية والثقة في عملية المحاسبة والتدقيق للتقارير المالية المنشورة، وتقوم بالإشراف الفعال على المدققين الداخليين والخارجيين (هاشم، 2009).

أصبحت حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بلجان التدقيق بصفتها احد دعائم الحوكمة، والتي تهدف إلى مساءلة مجلس الإدارة، وزيادة فاعلية وظيفة التدقيق واستقلاليتها (صديقي ودریس، 2010).

حيث لعبت لجان التدقيق دوراً حيوياً في مجالات مختلفة بالمصارف التي قامت بتطبيقها سواء كان في مجال التنسيق بين الأطراف المختلفة داخل المصرف (مجلس الإدارة، المدققين الداخليين، الإدارة التنفيذية) وخارجها (المدققين الخارجيين، حملة الأسهم) أو في مجال الرقابة بأشكالها المختلفة داخل المصرف، ولاقت فكرة تطبيق لجان التدقيق في العالم نجاحات كثيرة، وقد ألزمت كثير من الجهات المهنية على مستوى العالم التي تهتم بمزاولة مهنة المحاسبة وتدقيق الشركات بتطبيق فكرة لجان التدقيق مثل المجمع الأمريكي للمحاسبين والمدققين، وهيئة الرقابة المالية الأمريكية (سمره، 2010).

وفي فلسطين أصدرت سلطة النقد الفلسطينية القانون العام للمصارف الفلسطينية رقم (9) لعام 2010 ، ومن بين تعليماته بأنه يتوجب على كل مصرف مرخص أن يعين لجنة تدقيق من بين أعضاء مجلس إدارته حيث حددت هذه المادة مسؤوليات ومهام هذه اللجان، وتأكيداً على ذلك صدر دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف الذي ألزم المصارف الفلسطينية بتشكيل لجان تدقيق منبثقة عن مجلس إدارتها. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على دور مجالس الإدارة في تحقيق وتعزيز فاعلية لجان التدقيق.

مشكلة الدراسة:

لقد دعت الحاجة إلى تعزيز كفاءة لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة من خلال إبراز الدور المهم الذي تلعبه في العلاقة مع المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين وعملية الإشراف على التقارير المالية، وخاصة بعد الهزة التي تعرضت لها مهنة المحاسبة وفقدانها لثقة المستثمرين، بعد سلسلة الانهيارات والفضائح المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما دور مجالس إدارة المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق لممارسة دورها الرقابي والإشرافي؟

وينفرد عن السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما دور مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الخارجي؟

2- ما دور مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال نظام الرقابة الداخلية؟

3- ما دور مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الداخلي؟

4- ما دور مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التقارير المالية؟

أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة في تحديد الدور الواجب القيام به من طرف مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين لتحسين وتعزيز فاعلية لجان التدقيق كونها أحد الأسس التي تركز عليها حوكمة المصارف، لضمان سلامة العمل المصرفي وحماية أموال المودعين، وهذا يعتمد على مدى تفاعل واستجابة مجالس إدارة المصارف لتوصيات لجان التدقيق والالتزام بتطبيقها، وتعد هذه الدراسة امتداد للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع لجان التدقيق بشكل خاص وموضوع حوكمة المصارف بشكل عام، حيث ستتناول قطاع مهم من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني الفلسطيني ألا وهو قطاع المصارف.

ومن هنا تستمد هذه الدراسة أهميتها، بأنها اتجهت إلى أعضاء مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين باعتبارهم المستوى الإداري الأعلى في المصارف حتى تتمكن الدراسة من عكس الواقع الحالي الممارس في هذه المصارف للمساعدة على تدعيم موقف المودعين والمستثمرين وزيادة الثقة في المصارف بما يحقق مصالح هذه الفئات من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- إلقاء الضوء على ماهية الدور الذي تقوم به مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين من حيث تشكيلها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.
- 2- إبراز الدور المقترح لمجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين لدعم لجان التدقيق لضمان فاعليتها.
- 3- التعرف على مدى استجابة مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين لمقترحات وتوصيات لجان التدقيق لإبراز أهمية التفاعل بينهما.
- 4- التعرف على مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجان التدقيق كأحد أبرز دعائم الحوكمة.
- 5- بيان دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، نظام الرقابة الداخلية وفي مجال التقارير المالية.

فرضيات الدراسة:

في إطار هذه التساؤلات تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الخارجي.
2. يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال نظام الرقابة الداخلية.
3. يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الداخلي.
4. يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التقارير المالية.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق تعزى للبيانات الشخصية (المصرف، الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية، نسبة ملكية أعضاء مجالس الإدارة في اسهم المصرف ، عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة).

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل:

- دور مجالس الإدارة

ثانياً: المتغيرات التابعة:

- 1- تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الخارجي.

2- تحسين أداء لجان التدقيق في مجال نظام الرقابة الداخلية.

3- تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الداخلي.

4- تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التقارير المالية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (قديح، 2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة

التقارير المالية في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كلا من (حجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق) وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة أسهم المصرف المملوكة من أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية.

2- دراسة (حمدان ومشتهي وعواد، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، تم البحث في أثرها في جودة الأرباح والمعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل، شملت عينة الدراسة على (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (2004-2009)، وباستخدام طريقة الانحدار المتجمع (Pooled regression). توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين، وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح.

3- دراسة (الصوص، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد. وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان التدقيق في المصارف أثناء تنفيذ مهامها.

4- (Khamidullina, 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى الحصول على فهم أفضل للخبرات اللازمة لأعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة لتقوم بواجبها بشكل جيد، وكذلك معرفة كيفية تحديد مجالات الخبرة المطلوبة لأعضاء لجان التدقيق لتأكيد سلامة إعداد التقارير المالية. وقد تناولت الدراسة مستوى خبرة لجان التدقيق البريطانية، كمحاولة لتحديد الفجوات ومعالجتها. وكان من أهم نتائج الدراسة أنه كلما توفرت خبرات مالية معينة في لجان التدقيق كانت التقارير المالية الصادرة للجمهور أكثر مصداقية.

5- دراسة (حمدان ومشتهي، 2011) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير تدقيق نظيف وخصائص لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان مستفيدا من دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، على تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

6- دراسة (ليبب، 2011) هدفت الدراسة إلى البحث في اقتراح إطار لتحسين فعالية لجان التدقيق بهدف الحد من إدارة الأرباح في التقارير المالية. وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يوجد تأثير إيجابي لوجود لجنة التدقيق على تخفيض عمليات إدارة الأرباح من قبل الإدارة وبالتالي تحسين جودة الأرباح، وأن التزام الشركات المصرية بشروط وخصائص تشكيل لجان التدقيق بها وفقاً لدليل ومعايير حوكمة الشركات في مصر يقيد إلى حد كبير من ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح .

7- دراسة (الشواورة والشقاحين، 2010) هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الملقي على عاتق وحدات التدقيق الداخلية في تحسين كفاءة لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، باعتبار أن وجود وحدة تدقيق داخلي فعالة وقوية من شأنه أن يعزز من دور لجان التدقيق ويفيد أصحاب المصالح المختلفة من تلقي قوائم مالية صورية أو وهمية، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وكان من أهم نتائجها: أن المدراء الداخليين والمدققين الخارجيين قد أجمعوا وبدرجات متفاوتة على أن جميع العناصر التي يتكون منها الإطار المرجعي لوحدة التدقيق الداخلية في الشركات المساهمة العامة لها دور كبير في تحسين كفاءة عمل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأن ضعف المناخ الرقابي الذي تعمل في ظله وحدات التدقيق الداخلية يرتبط بشكل واضح بتحقيق مكاسب مادية ومعنوية لأشخاص ذوي نفوذ كبير ومؤثر في الهيكل التنظيمي الرسمي وغير الرسمي.

8- دراسة (المومني، 2009) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيزها لفاعلية لجان التدقيق. وذلك من خلال معرفة مدى استجابة أعضاء مجلس الإدارة لتوصيات لجان التدقيق. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مجالس الإدارة تعزز من فاعلية لجان التدقيق بدرجة متوسطة في المجالات كلها : التدقيق الخارجي، ونظام الرقابة الداخلية، وإعداد القوائم المالية.

9- (Luohe, et., al., 2008):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم للمتغيرات الخاصة بحوكمة الشركات ودورها في تحسين السمات المختلفة لجودة التقارير المالية، وقد عمدت هذه الدراسة إلى قياس الحوكمة من خلال فحص مكونات بعض خصائص مجالس الإدارة من ناحية استقلالية أعضائها والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وفحص مكونات خصائص لجنة التدقيق من ناحية، استقلاليته، الخبرة المالية، والنشاط، وربط هذه المكونات المختلفة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق بجودة التقارير المالية، عن طريق قياس جودة التقارير المالية من خلال ثلاثة مقاييس وهي: إدارة الأرباح، تحليل المحتوى الخاص بالأرباح، التقارير المالية المضللة، وقد تم تحليل بيانات الدراسة من خلال نموذج الانحدار المتعدد.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة، وكذلك استقلالية لجنة التدقيق غير مرتبطة بتخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية، ولكي تكون لجنة التدقيق فعالة يجب أن تتصف بالنشاط والخبرة والاستقلالية الكاملة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مجالس الإدارة ولجان التدقيق تبين التالي: لقد ركزت الدراسات العربية على إلقاء الضوء على لجان التدقيق ودورها في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، وعالجت بعض المواضيع التي من شأنها زيادة كفاءة هذه اللجان مثل خبرات أعضائها ونشاطاتهم. أما الدراسات الأجنبية فقد عالجت الموضوع بشكل أوسع، حيث ركزت على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وكذلك لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وكذلك تناولت الخصائص المطلوب توفرها سواء من مجالس الإدارة أو لجنة التدقيق، لضمان استقلاليته وممارسة مهامها بشفافية ومصداقية. يمكن حصر ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1. تناولت هذه الدراسة قطاع مهم من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ألا وهو قطاع المصارف.
2. وجهت الدراسة الميدانية لأعلى مستويات القيادة في المصارف وهم أعضاء مجالس الإدارة.
3. تناولت هذه الدراسة موضوع مجالس الإدارة في هذه المصارف وآليات عملها وكيفية استجابتها لتوصيات لجان التدقيق وبالتالي تعزيز فاعليتها وتحسين أدائها.
4. تميزت عن دراسة المؤمني في الدراسة الميدانية وبيئة ومجتمع الدراسة.

لجان التدقيق في القوانين والتشريعات الفلسطينية:

يعتبر تشكيل لجان التدقيق في فلسطين حديثاً نسبياً، حيث كانت هناك منذ عام (2000) تعليمات غير ملزمة بتشكيل لجان تدقيق في المصارف الفلسطينية، ورغم ذلك أصبح قطاع المصارف من أكثر القطاعات التي شكلت لجاناً للتدقيق من بين أعضاء مجالس إدارتها دون أن يكون هناك تعليمات ملزمة، وفي عام (2002) صدر القانون العام للمصارف رقم (2)، حيث قضت المادة (41) منه إلزام المصارف الفلسطينية بضرورة تشكيل لجان التدقيق، واستمررا لجهود سلطة النقد الفلسطينية في مواكبة التطورات العالمية بخصوص تطبيق مبادئ الحوكمة، أصدرت في عام (2009) دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، والذي يعتبر من أهم الإصدارات التي تناولت مهام و صلاحيات لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية، وفي عام 2010 أصدرت سلطة النقد القانون العام للمصارف الجديد رقم (9) الذي أكد على ضرورة تشكيل لجان تدقيق في المصارف الفلسطينية.

الطريقة والإجراءات:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورياً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي منها، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

أسلوب الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم واقع "دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية" (دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين" ويحاول

المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معني يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحثان مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية ، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على مجتمع الدراسة ومن ثم تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لـلدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات الظاهرة المتمثلة في أعضاء مجالس إدارة المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعددهم 69 مفردة موزعين على 7 مصارف، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول 1 مجتمع وعينة الدراسة		
م	اسم المصرف	عدد أعضاء مجلس الإدارة
1	البنك الإسلامي العربي	9
2	بنك فلسطين	11
3	البنك الإسلامي الفلسطيني	9
4	البنك التجاري الفلسطيني	11
5	بنك الاستثمار الفلسطيني	9
6	بنك القدس	11
7	البنك الوطني	9
	الإجمالي	69

هذا وقد تم توزيع عينة استطلاعية حجمها 30 استبانته لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع 69 استبانته جديده على مجتمع الدراسة وتم استرداد 67 استبانته بنسبة استرداد 97.1%.

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانته حول "دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية" (دراسة تطبيقية على المصارف المحلية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين).

تتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (اسم المصرف، الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية، نسبة ملكية عضو مجلس الإدارة في أسهم المصرف، عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة)

المجال الأول: مجال التدقيق الخارجي ويتكون من (10) فقرات

المجال الثاني: مجال نظام الرقابة الداخلية ويتكون من (10) فقرات

المجال الثالث: مجال التدقيق الداخلي ويتكون من (13) فقرة

المجال الرابع: مجال التقارير المالية ويتكون من (11) فقرة

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (2):

جدول 2 درجات مقياس ليكرت					
الاستجابة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحثان الدرجة (1) للاستجابة "قليلة جداً" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

استخدم الباحثان اختبار كولمغوروف-سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3).

جدول 3 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي		
م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	مجال التدقيق الخارجي	0.000
2.	مجال نظام الرقابة الداخلية	0.000
3.	مجال التدقيق الداخلي	0.085
4.	مجال التقارير المالية	0.019
	جميع مجالات الاستبانة معاً	0.001

ويتضح من النتائج الموضحة في جدول (3) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة ما عدا المجال الثالث "مجال التدقيق الداخلي" كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات لا

يتبع التوزيع الطبيعي وبذلك سيتم استخدام الاختبارات غير المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة المتعلقة بهذه المجالات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما تفيد في وصف عينة الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 3- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي للاستبانة.
- 4- اختبار الإشارة في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت وسيط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة الوسيط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .
- 5- اختبار مان-ويتني في حالة عينتين (Mann-Whitney Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات. استخدمه الباحثان للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على مجموعتين.
- 6- اختبار كروسكال-واليس (Kruskal-Wallis) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات. استخدمه الباحثان للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق الاداة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في الإدارة، والقياس والتقويم، ومنهجية البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات المقياس من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، إما بالموافقة على أهمية الفقرة، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها. ثم تمت عملية تحكيم فقرات المقياس، بحيث أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية.

ثالثاً: ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحثان من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقتين وذلك كما يلي:

أ- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4).

جدول 4 معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة			
م	المجال	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)	الصدق الذاتي *
1.	مجال التدقيق الخارجي	0.729	0.854
2.	مجال نظام الرقابة الداخلية	0.724	0.851
3.	مجال التدقيق الداخلي	0.735	0.857
4.	مجال التقارير المالية	0.812	0.901
	جميع مجالات الاستبانة معاً	0.897	0.947

* الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب للثبات

ويتضح من النتائج الموضحة في جدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين 0.724، 0.812 لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة (0.897). وكذلك قيمة الصدق الذاتي كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين 0.851، 0.901 لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك كانت قيمة الصدق الذاتي لجميع فقرات الإستبانة (0.947)، وهذا يعنى أن معاملي الثبات والصدق مرتفع.

ب- طريقة التجزئة النصفية Split Half Method:

حيث تم تجزئة فقرات الاختبار إلي جزئين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية ، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان - براون Spearman Brown : معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في جدول (5)

جدول 5 طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الإستبانة			
م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
1.	مجال التدقيق الخارجي	0.706	0.827
2.	مجال نظام الرقابة الداخلية	0.646	0.785
3.	مجال التدقيق الداخلي	0.766	0.868
4.	مجال التقارير المالية	0.654	0.792
	جميع مجالات الاستبانة معاً	0.897	0.946

ويتضح من النتائج الموضحة في جدول (5) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان- براون Spearman-Brown) مقبول ودال إحصائياً.

وتكون الإستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع. وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول 6 توزيع أفراد العينة حسب الخصائص والسمات الشخصية			
المتغير	الخصائص والسمات الشخصية	العدد	النسبة المئوية %
المصرف	البنك الإسلامي العربي	9	13.4
	بنك فلسطين	11	16.4
	البنك الإسلامي الفلسطيني	9	13.4
	البنك التجاري الفلسطيني	10	14.9
	بنك الاستثمار الفلسطيني	8	11.9
	بنك القدس	11	16.4
	البنك الوطني	9	13.4
الجنس	ذكر	65	97.0
	أنثى	2	3.0
العمر	30 أقل من 40 سنة	4	6.0
	40 أقل من 50 سنة	9	13.4
	50 سنة فأكثر	54	80.6
الوظيفة الحالية	رجل أعمال	60	89.6
	أخرى	7	10.4
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	2	3.0
	بكالوريوس	45	67.2
	دراسات عليا	20	29.9
التخصص العلمي	محاسبة	18	27.3
	إدارة أعمال	21	31.8
	علوم مالية ومصرفية	1	1.5
	اقتصاد	10	15.15

15.15	10	هندسة	
9.10	6	أخرى	
9.0	6	5 أقل من 15 سنة	الخبرة العملية
10.4	7	15 أقل من 20 سنة	
80.6	54	20 سنة فأكثر	
7.5	5	لا يوجد	نسبة ملكية عضو مجلس الإدارة
65.7	44	أقل من 5%	
11.9	8	5 أقل من 10%	
3.0	2	10 أقل من 15%	
3.0	2	15 أقل من 20%	
9.0	6	20% فأكثر	
9.0	6	أقل من 3 سنوات	عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة
40.3	27	3-5 سنوات	
50.7	34	5 سنوات فأكثر	
100.0	67		المجموع

- بالنظر إلى النسب المئوية لتوزيع أفراد مجتمع الدراسة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين نجد أن هناك فروق بسيطة باعتبار أن عدد أعضاء مجلس الإدارة يتراوح بين 9-11 عضو.
- أن ما نسبته 97.0% من عينة الدراسة هم من الذكور بينما الباقي 3.0% من الإناث وهذا ناتج من أن هذه المسؤوليات تحتاج إلى أعضاء من الذكور بسبب قدرتهم على تحمل الضغط و معظمهم من رجال الأعمال تتطلب مسؤولياتهم كثرة السفر وقد يعزى أيضا بسبب وجود معوقات اجتماعية تجعل المرأة تعزف عن عملية الاستثمار.
- يلاحظ أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة أعمارهم 50 سنة فأكثر وذلك لأن في هذه الفترة من العمر يكون عضو مجلس الإدارة قد جمع بين خبرات متنوعة في مجالي المال والأعمال حيث أن معظم أعضاء مجالس الإدارة هم من رجال الأعمال.
- أن ما نسبته 89.6% من عينة الدراسة هم من رجال الأعمال.
- أن 97.1% من عينة الدراسة يحملون شهادات علمية عالية ، مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها بفاعلية ، يشير إلى توافر كفاءات علمية لديهم تؤهلهم لأداء مهامهم بشكل أفضل.
- نسبة ذوي الاختصاصات المحاسبية والإدارية والمصرفية هي 60.6% ويعزى ذلك إلى طبيعة مهمة أعضاء مجالس الإدارة وطبيعة العمل في القطاع المصرفي.

- أن 80.6% عدد سنوات الخبرة لديهم 20 سنة فأكثر، وتشير هذه النتائج إلى تراكم الخبرات العملية لدى عينة الدراسة بحكم حساسية عملهم المصرفي.
- أن 60% يملكون أقل من 5% من الأسهم وهذا يتطابق مع القوانين والتشريعات التي تعمل على الحد من تفرد أعضاء مجالس الإدارة بالقرار .
- أن ما نسبته 40.3% هم من الذين قضوا 3-5 سنوات و مانسبته 50.7% هم من الذين قضوا 5 سنوات فأكثر كأعضاء مجلس إدارة، ونلاحظ ان الذين قضوا خمس سنوات فأكثر كأعضاء في مجلس الإدارة يدل على خبراتهم المتراكمة.

اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يلي نتائج استخدام اختبار Sign لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي القيمة المتوسطة وهي 3 أم تختلف عنها اختلافاً جوهرياً أي بصورة واضحة. إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة آراء أفراد العينة تقترب من القيمة المتوسطة (المحايد) وهي 3، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط درجة الإجابة تختلف عن القيمة المتوسطة (المحايد) ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهريّة عن القيمة المتوسطة (المحايد). وذلك من خلال إشارة قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن القيمة المتوسطة (موافق بدرجة متوسطة) والعكس صحيح.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الخارجي".

جدول 7 المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "التدقيق الخارجي"						
م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي الحسابي المتوسط	الاختبار قيمة	(Sig.) القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يحرص مجلس إدارة المصرف على تسمية مدقق الحسابات الخارجي وفقاً لترشيحه من لجنة التدقيق.	4.37	87.46	8.06	*0.000	6
2	يحرص مجلس الإدارة على المصادقة على تحديد أتعاب المدقق الخارجي وفقاً لرؤية لجنة التدقيق.	4.37	87.46	7.88	*0.000	6
3	يحرص مجلس الإدارة على تبني توصيات لجنة التدقيق للمصادقة على التقرير السنوي للمدقق الخارجي.	4.61	92.24	8.06	*0.000	2
4	يحرص مجلس الإدارة على أن تكون خطوط اتصال المصرف مع المدقق الخارجي بمعرفة لجنة التدقيق.	4.39	87.76	7.88	*0.000	5
5	يبنى مجلس الإدارة مسؤوليات ومهام عمل المدقق الخارجي التي حددتها لجنة التدقيق.	4.48	89.55	7.88	*0.000	4
6	يحرص مجلس الإدارة على الاستجابة لتوصيات لجنة التدقيق المتعلقة بالملاحظات والتوصيات المقدمة من المدقق الخارجي.	4.60	91.94	8.00	*0.000	3
7	تعتبر توصيات ومقترحات المدقق الخارجي والمتبناة من لجنة التدقيق ملزمة لمجلس الإدارة.	3.57	71.34	5.22	*0.000	10
8	يستجيب مجلس الإدارة لمقترحات لجنة التدقيق المتعلقة بالإشكاليات الجوهرية التي قد تطرأ بسبب اختلاف الآراء بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي.	3.97	79.40	7.28	*0.000	9

9	يحرص مجلس الإدارة على أن يكون أعضاء لجنة التدقيق من غير التنفيذيين مما يجعلها أكثر فعالية في دعم استقلالية المدقق الخارجي.	4.64	92.84	8.06	*0.000	1
10	يحرص مجلس الإدارة على أن يكون لدى لجنة التدقيق إلماماً واسعاً بالإجراءات اللازمة لدراسة وتقييم مدى استقلالية المدقق الخارجي.	3.97	79.40	6.44	*0.000	8
	جميع فقرات مجال التدقيق الخارجي معاً	4.30	85.94	8.06	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (7) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "يحرص مجلس الإدارة على أن يكون أعضاء لجنة التدقيق من غير التنفيذيين مما يجعلها أكثر فعالية في دعم استقلالية المدقق الخارجي" يساوي 4.64 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 92.84 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "تعتبر توصيات ومقترحات المدقق الخارجي والمنتبأ من لجنة التدقيق ملزمة لمجلس الإدارة" يساوي 3.57 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.34 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 5.22 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال "التدقيق الخارجي" يساوي 4.30 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 85.94 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "التدقيق الخارجي" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات مجال "التدقيق الخارجي".

نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية: يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في مجال التدقيق الخارجي.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أعضاء مجالس الإدارة يستجيبون بدرجة عالية من الفاعلية لتوصيات لجان التدقيق المتعلقة بمجال التدقيق الخارجي، فهناك اهتمام من أعضاء مجالس الإدارة بالدور الذي تلعبه لجان التدقيق في زيادة تفاعل المدقق الخارجي وهذا يوضح أن لدى لجنة التدقيق إلماماً واسعاً بالإجراءات اللازمة لدراسة وتقييم مدى استقلالية المدقق الخارجي .

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (المومني 2009) حيث بينت أن مجالس الإدارة تعزز من فاعلية لجان التدقيق في عدة مجالات منها مجال التدقيق الخارجي .

كما اتفقت مع دراسة (Lee, et. al. 2004) على أنه ينتج عن استقلالية لجان التدقيق ومجالس الإدارة التعاون الجاد مع المدقق الخارجي، إضافة إلى التقليل من احتمالية استقالته، و ينتج عن عدم استقلالية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة اختيار مدقق جديد ذي كفاءة أقل من المدقق القديم.

الفرضية الرئيسية الثانية:

"يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال نظام الرقابة الداخلية".

جدول 8 المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "نظام الرقابة الداخلية"						
م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي الحسابي المتوسط	الاختبار t	(Sig.) الاحتمالية القيمة	الترتيب
1	يحرص مجلس الإدارة على تفويض مسؤولية فحص وتقييم الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق.	4.52	90.45	8.00	*0.000	1
2	يستجيب مجلس الإدارة لمقترحات لجنة التدقيق المتعلقة بتقييمها لمستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في حماية أصول المصرف.	4.45	88.96	8.06	*0.000	2
3	يستجيب مجلس الإدارة لتوصيات لجنة التدقيق الهادفة إلى أن تكون الرقابة الداخلية فعالة بما يضمن تحقيق أهدافها في كل المجالات.	4.31	86.27	8.06	*0.000	5

4	يحرص مجلس الإدارة على تبني توصيات لجنة التدقيق بخصوص شمول الرقابة الداخلية للخطوة التنظيمية والإجراءات المتبعة في المصرف و التأكد من مدى صحة البيانات المحاسبية.	4.15	82.99	7.55	*0.000	9
5	يستجيب مجلس الإدارة لمقترحات لجنة التدقيق المتعلقة بمراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية باستمرار لمعرفة مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين.	4.31	86.27	7.68	*0.000	4
6	يتوفر لمجلس الإدارة آليات للمتابعة والإشراف للتحقق من فاعلية وكفاءة لجنة التدقيق.	3.76	75.22	5.59	*0.000	10
7	يتبنى مجلس الإدارة توصيات لجنة التدقيق حول أسس نظام الرقابة الداخلية الفعال .	4.28	85.67	7.81	*0.000	7
8	يحرص مجلس الإدارة على أن تقوم لجنة التدقيق بتحديد نقاط الضعف واقتراح الحلول البديلة بعد دراسة وفحص أنظمة الرقابة الداخلية.	4.28	85.67	8.00	*0.000	6
9	يستجيب مجلس الإدارة لتوصيات لجنة التدقيق بعد تقييمها لمدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المتنوعة داخل المصرف.	4.28	85.67	7.88	*0.000	8
10	يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من تحقيق أهداف الإجراءات الرقابية المطبقة في المصرف وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.	4.33	86.57	8.06	*0.000	3
	جميع فقرات مجال نظام الرقابة الداخلية	4.27	85.37	8.06	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (8) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يحرص مجلس الإدارة على تفويض مسؤولية فحص وتقييم الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق" يساوي 4.52 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 90.45 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "يتوفر لمجلس الإدارة آليات للمتابعة والإشراف للتحقق من فاعلية وكفاءة لجنة التدقيق" يساوي 3.76 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.22 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 5.59 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال "نظام الرقابة الداخلية" يساوي 4.27 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 85.37 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "نظام الرقابة الداخلية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات مجال "نظام الرقابة الداخلية".

نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

- بناءً على ماسبق يتم قبول الفرضية: يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في مجال نظام الرقابة الداخلية.
- ويعزو الباحثان ذلك إلى أن وجود نظام رقابة داخلية فعال، هو أحد المسؤوليات الموكلة لمجلس الإدارة، مما جعل أعضاء مجالس الإدارة يستجيبون بدرجة كبيرة من الاهتمام والفاعلية لتوصيات لجان التدقيق المتعلقة بتقييمها لمستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية باستمرار لمعرفة مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين، خاصة المهام التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية في تعليماتها رقم 2009/3 (موقع سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps).
- وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (المومني، 2011) حيث مجالس الإدارة تعزز من فاعلية لجان التدقيق في مجال نظام الرقابة الداخلية، وأوصت بضرورة التزام الشركات الأردنية بتقديم تقرير حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية يشمل تقييمها لنظام الرقابة الداخلية.
- #### الفرضية الرئيسة الثالثة:

"يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الداخلي".

جدول 9 المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجالس "التدقيق الداخلي"						
م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي الحسابي المتوسط	الاختبار قيمة	الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	يصادق مجلس الإدارة على توصيات لجنة التدقيق في قبول خطة التدقيق الداخلي.	4.48	89.55	8.06	*0.000	3
2	يستجيب مجلس الإدارة لتوصيات لجنة التدقيق المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز استقلالية موظفي التدقيق الداخلي.	4.51	90.15	8.00	*0.000	1
3	يحرص مجلس الإدارة على أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مع مدير التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي للتنسيق بين المجالات التي تغطيها عمليات التدقيق في جميع مراحلها.	4.36	87.16	8.06	*0.000	8
4	يحرص مجلس الإدارة على أن تتابع لجنة التدقيق مدى استجابة الإدارة لملاحظات المدقق الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها.	4.31	86.27	8.06	*0.000	10
5	يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من وجود دليل مكتوب لدائرة التدقيق الداخلي.	4.45	88.96	8.00	*0.000	5
6	يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من أن المدققين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل المصرف.	4.42	88.36	7.88	*0.000	6

9	*0.000	8.06	86.57	4.33	7 يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من عدم إخفاء الإدارة أي معلومات لازمة لأداء مهام التدقيق عن المدقق الداخلي.
4	*0.000	8.06	88.96	4.45	8 يستجيب مجلس الإدارة إلى مقترحات لجنة التدقيق فيما يخص تصحيح أي أخطاء أشار إليها المدقق الداخلي.
1	*0.000	8.06	90.15	4.51	9 يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والقوانين المطبقة.
13	*0.000	8.00	85.07	4.25	10 يتبنى مجلس الإدارة لمقترحات لجنة التدقيق في تذليل المصاعب التي واجهت قسم التدقيق الداخلي خلال تنفيذ عملية التدقيق.
7	*0.000	8.00	87.16	4.36	11 يحرص مجلس الإدارة على الاهتمام بتوصيات لجنة التدقيق المتعلقة بأي تغيير يطرأ على حسابات المصرف نتيجة عملية التدقيق الداخلي.
12	*0.000	8.06	85.67	4.28	12 يحرص مجلس الإدارة على تعزيز دور لجنة التدقيق في اعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي وعلاقتها بوظائف الرقابة الأخرى.

11	*0.000	7.36	86.27	4.31	يحرص مجلس الإدارة على تبني توصيات لجنة التدقيق المتعلقة بتعزيز دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر بما يكفل بيان وضع المصرف المالي وأدائه.	13
	*0.000	8.06	87.72	4.39	جميع فقرات مجال التدقيق الداخلي معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (9) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من التزام قسم التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والقوانين المطبقة" يساوي 4.51 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 90.15 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. ملاحظة الفقرتين الثانية والتاسعة لهما نفس قيمة المتوسط الحسابي ولكن تم اختيار الفقرة التاسعة لأن انحرافها المعياري أقل حيث أنه يساوي لكل منهما 0.533، 0.504 على الترتيب.

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة "يتبنى مجلس الإدارة مقترحات لجنة التدقيق في تدليل المصاعب التي واجهت قسم التدقيق الداخلي خلال تنفيذ عملية التدقيق" يساوي 4.25 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.07 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال "التدقيق الداخلي" يساوي 4.39 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 87.72 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "التدقيق الداخلي" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات مجال "التدقيق الداخلي".

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:

بناءً على ماسبق يتم قبول الفرضية: يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التدقيق الداخلي.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن معظم عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة يستجيبون بدرجة كبيرة من الاهتمام لتوصيات لجان التدقيق المتعلقة بمجال التدقيق الداخلي باعتباره جزءاً من نظام الرقابة الداخلية ككل ومن غير الممكن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية بدون وجود تدقيق داخلي فعال.

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الصوص، 2012) حيث اعتبرت الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي.

كما اتفقت مع دراسة (الشواورة والشقاحين، 2010) بأن وجود وحدة تدقيق داخلية فعالة وقوية من شأنه أن يعزز من دور لجان التدقيق ويفيد أصحاب المصالح المختلفة.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

"يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التقارير المالية".

جدول 10 المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "التقارير المالية"							
م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	يحرص مجلس إدارة المصرف على قيام لجنة التدقيق بمناقشة ومراجعة الإدارة والمدقق الداخلي للقوائم المالية قبل إعداد التقارير السنوية.	4.49	89.85	7.88	*0.000	6	
2	يولي مجلس الإدارة اهتماما بمناقشات لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي المتعلقة بملاحظات جوهرية تؤثر في التقارير المالية.	4.57	91.34	7.75	*0.000	3	
3	يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من مدى تقيد المصرف بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية.	4.67	93.43	8.00	*0.000	1	
4	يحرص مجلس الإدارة على مناقشة تقرير لجنة التدقيق المتعلقة بوجود تضارب في المصالح أو عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة.	4.63	92.54	8.06	*0.000	2	
5	يحرص مجلس الإدارة على الأخذ بتوصيات لجنة التدقيق المتعلقة بأي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف قبل المصادقة عليها.	4.06	81.19	7.03	*0.000	9	
6	يستجيب مجلس الإدارة لتوصيات لجنة التدقيق المتعلقة بمدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد.	4.55	91.04	8.06	*0.000	5	

7	يحرص مجلس الإدارة على تبني توصيات لجنة التدقيق حول تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحسين مستوى الإفصاح والشفافية.	4.57	91.34	8.06	*0.000	4
8	يحرص مجلس الإدارة على أن تقوم لجنة التدقيق بفحص المستندات والتقارير المالية وإعداد مقترحات مناسبة للتأكد من دقة وفعالية النظام المحاسبي بالمصرف	4.43	88.66	7.81	*0.000	7
9	يحرص مجلس الإدارة على أن تعمل لجنة التدقيق على تقييم المخاطر التي تنشأ من الضغوط على الإدارة لإعداد التقارير مثل توقعات المحللين أو الظروف التنظيمية.	4.30	85.97	7.75	*0.000	8
	جميع فقرات مجال التقارير المالية معاً	4.47	89.49	8.06	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (10) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يحرص مجلس الإدارة على أن تتأكد لجنة التدقيق من مدى تقييد المصرف بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية" يساوي 4.67 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 93.43 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يحرص مجلس الإدارة على الأخذ بتوصيات لجنة التدقيق المتعلقة بأي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف قبل المصادقة عليها." يساوي 4.06 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.19 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 7.03 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال "التقارير المالية" يساوي 4.47 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 89.49 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "التقارير المالية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات مجال "التقارير المالية".

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة:

بناءً على ماسبق يتم قبول الفرضية: يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق في مجال التقارير المالية .

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن معظم عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة يستجيبون بدرجة كبيرة من الاهتمام والفاعلية لتوصيات لجان التدقيق المتعلقة بمتابعة التقارير المالية باعتبار أن التقارير المالية هي عصب السوق المالي وكفاءة السوق تعتمد على طبيعة البيانات المتاحة للمستثمرين كما أنه من متطلبات الإفصاح السليم التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات مما يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية المعلنة وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة.

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (المومني، 2009) التي اعتبرت أن استجابة مجالس الإدارة لتوصيات لجان التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية يعزز دور لجان التدقيق في مساعدة مجلس إدارة الشركات في الإشراف والرقابة.

كما اتفقت مع دراسة (لبيب، 2011) التي اعتبرت أنه من الضرورة الاهتمام بتطوير وتنفيذ دور لجان التدقيق بالشركات المصرية، لما لذلك من تأثير إيجابي على مصداقية القوائم المالية.

جميع فقرات الاستبانة معاً:

"يوجد دور لمجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين في تحسين أداء لجان التدقيق بصورة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في جميع مجالات الاستبانة الأربعة".

جدول 11 المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع فقرات الاستبانة				
الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
جميع فقرات الاستبانة	4.36	87.11	8.06	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (11) يمكن استنتاج ما يلي:

- المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 4.36 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.11 %، قيمة اختبار الإشارة تساوي 8.06 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع فقرات الاستبانة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على جميع فقرات الاستبانة.

الفرضية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق تعزى إلى المعلومات الشخصية (المصرف، الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية، نسبة ملكية عضو مجلس الإدارة في أسهم المصرف، عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة) تم استخدام اختبار مان-وتني في حالة العينتين المستقلتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار غير معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار "كروسكال-والاس" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار غير معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويتفرع من هذه الفرضية كلاً من الفرضيات التالية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق تعزى إلى المصرف.

جدول 12 المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة واختبار كروسكال-والاس حسب متغير المصرف								
مستوى الدلالة	المتوسطات							المجال
	البنك الوطني	بنك القدس	بنك الاستثمار الفلسطيني	البنك التجاري الفلسطيني	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك فلسطين	البنك الإسلامي العربي	
0.062	4.46	4.30	4.18	4.12	4.48	4.25	4.31	مجال التدقيق الخارجي
0.191	4.46	4.18	4.19	4.18	4.26	4.23	4.42	مجال نظام الرقابة الداخلية
*0.007	4.55	4.35	4.31	4.42	4.32	4.20	4.61	مجال التدقيق الداخلي
0.071	4.54	4.58	4.40	4.19	4.54	4.35	4.74	مجال التقارير المالية
*0.008	4.50	4.35	4.27	4.24	4.39	4.25	4.52	جميع مجالات الاستبانة معاً

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

من خلال النتائج الموضحة في جدول (12) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار كروسكال-والاس أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ لمجال التدقيق الداخلي وكذلك لجميع مجالات الاستبانة معاً وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين وللمجالات مجتمعة تعزى لمتغير المصرف.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار كروسكال-والاس أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ لكل من مجالي التدقيق الخارجي و نظام الرقابة الداخلية و مجال التقارير المالية وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى لمتغير المصرف.

كذلك تبين من خلال نتائج الاختبار الموضحة في جدول (12) أنه بالنسبة إلى مجال التدقيق الداخلي وكذلك لجميع مجالات الاستبانة معاً كان المتوسط لاستجابات الباحثين من البنك الإسلامي العربي أكبر من البنوك الأخرى. هذا يعني أن درجة الموافقة حول هذه المجالات كانت أكبر لدى الباحثين الذين من البنك الإسلامي العربي.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن هناك إستجابة أكبر من أعضاء مجلس إدارة المصرف لتوصيات لجان التدقيق فيما يخص مجالي التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية مما يعزز العلاقة التكاملية بين المجلس واللجنة.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق تعزى إلى المتغيرات (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية، نسبة ملكية عضو مجلس الإدارة في أسهم المصرف، عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة).

جدول 13 المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة واختبار كروسكال-والاس حسب متغيرات (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية، نسبة ملكية عضو مجلس الإدارة في أسهم المصرف، عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة)								
مستوى الدلالة								المجال
عدد السنوات	كعضو	الملكبة	المر	الوظيفة	العمر	التخصص	الخبرة	
0.219	0.272	0.312	0.513	0.057	0.583	0.882	0.588	مجال التدقيق الخارجي
0.498	0.513	0.132	0.201	0.200	0.772	0.954	0.217	مجال نظام الرقابة الداخلية
0.596	0.492	0.196	0.081	0.618	0.861	0.697	0.684	مجال التدقيق الداخلي
0.511	0.228	0.804	0.805	0.792	0.444	0.462	0.709	مجال التقارير المالية
0.740	0.221	0.351	0.272	0.501	0.918	0.629	0.761	جميع مجالات الاستبانة معاً

من خلال النتائج الموضحة في جدول (13) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ لكل مجال من مجالات الاستبانة وللمجالات مجتمعة، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات حول دور مجالس الإدارة في تحسين فاعلية لجان التدقيق تعزى إلى المتغيرات (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل

العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية، نسبة ملكية عضو مجلس الإدارة في أسهم المصرف، عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة).

لقد أظهرت نتائج الفرضية الخامسة عن عدم وجود أي أثر للمتغيرات أعلاه على دور أعضاء مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق. ويعزو الباحث ذلك إلى أن معظم أعضاء مجالس الإدارة يدركون الدور الذي تقوم به لجنة التدقيق في المصارف الفلسطينية بغض النظر عن المتغيرات المذكورة آنفاً.

النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يستجيب أعضاء مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين لتوصيات لجان التدقيق في مجال التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتقارير المالية بدرجة كبيرة.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق تعزى إلى المصرف.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق تعزى إلى المتغيرات (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية، نسبة ملكية عضو مجلس الإدارة لأسهم المصرف، عدد السنوات التي قضاها كعضو في مجلس الإدارة).
4. تلتزم مجالس الإدارة حين تشكيلها للجان التدقيق من بين أعضائها بالخصائص اللازمة التي حددتها القوانين والتشريعات الفلسطينية (الخبرة، الاستقلالية، حجم اللجنة، مؤهلات أعضائها).
5. إدراك أعضاء مجلس الإدارة للدور المهم الذي تلعبه لجان التدقيق في تحسين فاعلية كل من التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية والتقارير المالية.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نوصي بمايلي :

1. على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا أكثر استجابة واهتماماً لتفعيل دور لجان التدقيق في تأدية المهام الموكلة لهم.
2. ضرورة قيام مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالتركيز على تطوير قدرات أعضاء لجان التدقيق في الجوانب المالية وإكسابهم المهارات المصرفية اللازمة.
3. ضرورة إلزام المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بتقديم تقرير حول أداء لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية كاحد متطلبات الإفصاح .
4. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتفعيل القوانين والتعليمات التي أصدرتها والخاصة بالمعايير والشروط الواجب توفرها في أعضاء مجالس الإدارة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. حمدان، علام، ومشتهى، صبري، وعواد، بهاء، "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 8، العدد 3، ص: 409-433، 2012.
2. حمدان، علام، ومشتهى، صبري، "علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، العدد 14، ص: 109-163، 2011.
3. سمرة، ياسر محمد السيد عبد العزيز، "تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ع 4، ص: 569-631، 2010.
4. الشواورة، فيصل محمود، والشقاحين، رياض مصلح، "دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة عمل لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مج 32، ع 3، ص: 77-97، 2010.
5. صديقي، مسعود، ودريس، خالد "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار"، ورقة عمل قدمت للملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 7 و 8 ديسمبر، 2010.
6. الصوص، إياد سعيد محمود، "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
7. قديح، بسام سليمان، "اثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية عن المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
8. لبيب، أيمن عبده، "تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مج 15، ع 1، ص: 307-321، 2011.
9. المومني، محمد عبد الله، "دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية المساهمة في تعزيز لجان التدقيق، دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 25، العدد الأول، 2009.
10. المرعي، نبيه توفيق، "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدارا، الأردن، 2009.
11. هاشم، محمد صالح، "محاور تطوير العلاقة التفاعلية بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في ضوء الإصدارات المهنية المحلية والدولية، دراسة نظرية ميدانية"، مجلة البحوث الإدارية، السنة 27، العدد 4، ص: 34-85، أكتوبر، 2009.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Khamidullina, Gulnaz, "**Audit committees' effectiveness in overseeing the integrity of company's financial reporting in the UK: Auditors view**", 2012.
2. Lee, Ho Young and Mande, Vivek and Ortman, Richard (2004). "**The effect of audit committee and board of director in dependence on auditor resignation, auditing a journal of practice and theory**" vol. 23, no. 2, p131 –146.
3. Luohe, Labelle, R.Piot, C. Thornton, B.D., " **Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence**", Journal of Forensic & Investigative Accounting, Vol. 1, Issue 2, 2008.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- Palestinian monetary authority: [http:// www.pma.ps](http://www.pma.ps)